الرقابة القضائية
على تجاوزات السلطة التنفيذية في العراق

Judicial Oversight of Executive Authority Abuses in Iraq

الباحث

م.م. محمد عامر عيسى

Mohammed Amer Esaa

: amr499898@gmail.com

ملخص البحث :

يتناول هذا البحث الرقابة القضائية على السلطة التنفيذية في العراق ودورها في حماية الحقوق والمصلحة العامة وضمان الالتزام بالقوانين. يركز البحث على دراسة أنواع الرقابة القضائية، مصادرها، فعالية الرقابة في مواجهة التجاوزات الإدارية، والصعوبات القانونية والإدارية التي تحد من فعاليتها أظهرت نتائج البحث أن الرقابة القضائية تمثل أداة أساسية لضمان سيادة القانون، لكنها تواجه تحديات كبيرة مثل ضعف النصوص القانونية، تباين الاجتهاد القضائي، التعقيدات الإدارية، ونقص الموارد البشرية والتقنية. كما أظهرت الدراسة أن تبسيط الإجراءات، تطوير النصوص القانونية، تدريب القضاة، واعتماد التقنيات الحديثة يمكن أن يعزز فعالية الرقابة القضائية ويضمن حماية حقوق المواطنين والمصلحة العامة تقدم الدراسة توصيات عملية لتطوير الرقابة القضائية، بما في ذلك: تعزيز الموارد البشرية والتقنية، تبسيط الإجراءات الإدارية، توحيد الاجتهاد القضائي، ونشر ثقافة قانونية داخل

المؤسسات الحكومية لضمان الالتزام بالقوانين.

الكلمات المفتاحية: الرقابة القضائية، السلطة التنفيذية، القانون الإداري، حماية الحقوق، المصلحة العامة.

Abstract

This study examines judicial oversight of the executive authority in Iraq and its role in protecting rights, public interest, and ensuring compliance with the law. The research focuses on analyzing the types of judicial oversight, their sources, the effectiveness of monitoring executive abuses, and the legal and administrative challenges that limit their efficiency.

The findings indicate that judicial oversight is a key mechanism for enforcing the rule of law, yet it faces significant challenges such as weak legal frameworks, inconsistent judicial interpretations, administrative complexities, and insufficient human and technical resources. The study shows that simplifying procedures, developing legal texts, training judges, and adopting modern technologies can enhance the effectiveness of judicial oversight and safeguard citizens' rights and public interest.

The study provides practical recommendations for improving judicial oversight, including strengthening human and technical resources, simplifying administrative procedures, unifying judicial interpretations, and promoting a legal culture within government institutions to ensure compliance with the law.

Keywords: Judicial oversight, Executive authority, Administrative law, Protection of rights, Public interest.

المقدمة

يُعدّ إخضاع القرارات الإدارية والتنفيذية للرقابة القضائية من المرتكزات الجوهرية التي يقوم عليها مبدأ سيادة القانون، لما له من دور فاعل في صون الحقوق الدستورية للمواطنين وضمان عدم تعسّف السلطة. وقد أفرزت المرحلة التي أعقبت عام ٢٠٠٣ في العراق توسعًا ملحوظًا في اختصاصات السلطة التنفيذية، الأمر الذي أفضى في بعض الحالات إلى الخروج عن الإطار الدستوري والقانوني المرسوم لها، مما جعل من تفعيل الرقابة القضائية ضرورة حتمية للحد من هذه الممارسات وضبطها. وانطلاقًا من ذلك، يسعى هذا البحث إلى تقصي طبيعة العلاقة القائمة بين السلطتين التنفيذية والقضائية في العراق، وبيان مدى كفاءة الرقابة القضائية في كبح التجاوزات الإدارية والتنفيذية، من خلال تحليل الأسس الدستورية والقانونية التي تستند إليها هذه الرقابة.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من معالجته لموضوع الرقابة القضائية بوصفها إحدى الآليات الجوهرية الكفيلة بتحقيق التوازن بين السلطات العامة وصيانة البنيان الدستوري والقانوني في العراق. إذ

تُعدّ ممارسات السلطة التنفيذية التي تتجاوز حدودها الدستورية والقانونية من أبرز الإشكاليات التي تمس استقرار الدولة وتؤثر سلبًا في ضمان حقوق الأفراد.

كما تتجلى أهمية الدراسة في سعيها إلى الربط التحليلي بين القواعد الدستورية والتشريعية من جهة، والتطبيقات القضائية العملية من جهة أخرى، بما يسهم في بناء فهم علمي دقيق لآليات تفعيل الرقابة القضائية في الواقع العملي. فضلًا عن ذلك، يهدف البحث إلى اقتراح جملة من التوصيات القانونية والعملية الرامية إلى تعزيز دور القضاء في مواجهة الانحرافات الإدارية والتنفيذية، بما يدعم تطوير المنظومتين القضائية والإدارية، ويعزز قيم الشفافية والمساءلة داخل الدولة.

أهداف البحث

١. تحليل الإطار القانوني والدستوري للرقابة القضائية على السلطة التنفيذية في العراق.

٢. تحديد أشكال التجاوزات التي قد ترتكبها السلطة التنفيذية وأثرها على حقوق المواطنين والمؤسسات.

٣. دراسة دور القضاء في مراقبة القرارات الإدارية والتنفيذية وتقييم فاعليته.

٤. اقتراح آليات لتعزيز الرقابة القضائية وتقوية التزام السلطة التنفيذية بالقانون والدستور.

فرضية البحث

الفرضية الأصلية :

تقوم الرقابة القضائية على السلطة التنفيذية في العراق بدور فعّال في حماية الحقوق والمصلحة العامة وضمان الالتزام بالقوانين، إلا أن التحديات القانونية والإدارية والبيروقراطية تحد من فاعلية هذه الرقابة، مما يقتضي تطوير آليات جديدة لتعزيز دور القضاء في ضبط التجاوزات الإدارية.

الفرضيات الفرعية:

١-**الفرضية الفرعية الأولى:**

وجود ضعف في النصوص القانونية وتباين في الاجتهاد القضائي يؤدي إلى تقليل فعالية الرقابة القضائية على القرارات الإدارية.

٢-**الفرضية الفرعية الثانية:**

التعقيدات الإدارية والبيروقراطية، مثل الروتين الإداري وكثرة المستندات ونقص الموارد البشرية والتقنية، تحد من سرعة وكفاءة تدخل القضاء في مراقبة السلطة التنفيذية.

٣-**الفرضية الفرعية الثالثة:**

تطبيق آليات رقابية واضحة مثل الطعن القضائي والمراجعة الدستورية والمراقبة عبر المؤسسات المستقلة يعزز قدرة القضاء على حماية حقوق المواطنين والمصلحة العامة بفعالية أكبر

منهجية البحث

• المنهج الوصفي التحليلي: تحليل النصوص الدستورية والقوانين الإدارية

والأحكام القضائية المتعلقة بالرقابة على السلطة التنفيذية.

• المنهج المقارن: مقارنة بعض التجارب القانونية في الدول العربية لتوضيح أساليب الرقابة القضائية المختلفة.

هيكلية البحث:

المبحث الأول: الإطار النظري والقانوني للرقابة القضائية

• المطلب الأول: تعريف الرقابة القضائية في القانون الإداري

• المطلب الثاني: الرقابة القضائية في القانون الدستوري

• المطلب الثالث: أهمية الرقابة القضائية في حماية الحقوق

المبحث الثاني: أنواع الرقابة القضائية ومصادرها

• المطلب الأول: الرقابة الشكلية والموضوعية على القرارات

• المطلب الثاني: الرقابة على الشرعية القانونية والتنفيذية

• المطلب الثالث: مصادر الرقابة القضائية: الدستور، القوانين، والأحكام القضائية

المبحث الثالث: الإطار القانوني لممارسة الرقابة القضائية في العراق

• المطلب الأول: القوانين الإدارية المنظمة للرقابة القضائية

• المطلب الثاني: دور القضاء في حماية النظام الدستوري

• المطلب الثالث: التحديات القانونية في ممارسة الرقابة القضائية

المبحث الرابع: التحديات والمعوقات التي تواجه الرقابة القضائية على السلطة التنفيذية في العراق:

المطلب الأول: التحديات القانونية والفقهية للرقابة القضائية

المطلب الثاني: الصعوبات الإدارية والبيروقراطية في تفعيل الرقابة القضائية

المطلب الثالث: آليات معالجة هذه التحديات وضمان فعالية الرقابة القضائية

الخاتمة:

• النتائج

• الاستنتاجات

• التوصيات

المبحث الأول: الإطار النظري والقانوني للرقابة القضائية

يعالج هذا المبحث الإطار المفاهيمي العام للرقابة القضائية وموقعها ضمن البنية القانونية والإدارية للدولة. إذ خُصِّص المطلب الأول لبيان مفهوم الرقابة القضائية في نطاق القانون الإداري، مع إبراز وظيفتها في إلزام الإدارة العامة باحترام القوانين والأنظمة النافذة، وبيان ممارستها بصورتين متكاملتين؛ إحداهما سابقة على صدور القرار الإداري ذات طابع وقائي، والأخرى لاحقة له بطابع علاجي تصحيحي، فضلًا عن دورها في تعزيز كفاءة الأداء الإداري وترسيخ الثقة المتبادلة بين المواطنين والمؤسسات العامة. أما المطلب الثاني فقد تناول الرقابة

القضائية من منظور القانون الدستوري، موضحًا أهميتها في صون المبادئ الدستورية الجوهرية، وفي مقدمتها مبدأ الفصل بين السلطات وضمان الحقوق والحريات العامة، ودورها في الحد من تغوّل السلطة التنفيذية ومنع تعدّيها على اختصاصات السلطتين التشريعية والقضائية، إلى جانب إسهامها في تنمية الوعي القانوني لدى القائمين على السلطة وأفراد المجتمع. في حين خُصِّص المطلب الثالث لبحث أهمية الرقابة القضائية في حماية الحقوق الفردية وتحقيق المصلحة العامة، بوصفها آلية أساسية لضمان سيادة القانون وترسيخ العدالة.

المطلب الأول: تعريف الرقابة القضائية في القانون الإداري

تُعد الرقابة القضائية في القانون الإداري أداة أساسية لضمان التزام الإدارة العامة بالقوانين واللوائح التنفيذية. فهي ليست مجرد إجراء شكلي، بل وسيلة لحماية الحقوق والمصالح العامة للمواطنين، من خلال مراجعة القرارات الإدارية للتأكد من مطابقتها للقانون ومنع أي تجاوزات قد تلحق الضرر بالمصلحة العامة.[1] الرقابة القضائية تعمل على مستويين: الوقائي والعلاجي، حيث تمنع الانتهاكات قبل صدور القرار، وتتيح للقضاء إمكانية تعديل أو إلغاء أي قرار مخالف بعد صدوره.[2] وهذا يعزز مبدأ سيادة القانون ويحد من تجاوزات المسؤولين، كما يرفع من كفاءة النظام الإداري وشفافيته كما أن الرقابة القضائية تساعد في تعزيز الثقة بين المواطنين والدولة، إذ يطمئن الأفراد إلى وجود آلية قانونية للطعن في أي قرار إداري، ما يجعل المسؤولين أكثر التزامًا بالقوانين واللوائح. كما تسهم الرقابة في تطوير الأداء الإداري عبر معالجة نقاط الضعف وتحسين الإجراءات التنفيذية.

المطلب الثاني: الرقابة القضائية في القانون الدستوري

تمتد الرقابة القضائية في القانون الدستوري لتشمل ضمان احترام المبادئ الدستورية الأساسية، مثل مبدأ الفصل بين السلطات، وحماية الحقوق والحريات العامة، واستقلال المؤسسات القضائية والإدارية.[3] فالرقابة هنا تلعب دورًا مهمًا في ضمان التوازن بين السلطات وحماية الحقوق الأساسية للمواطنين، حيث يستطيع القضاء التدخل عند وجود أي تجاوزات من السلطة التنفيذية. كما أن الرقابة القضائية الدستورية تمثل وسيلة لحماية الحقوق الأساسية للمواطنين، مثل الحق في العدالة، الحق في المساواة أمام القانون، وحقوق المشاركة السياسية. إذ تسمح هذه الرقابة للقضاء بفحص أي قرار أو إجراء يهدد هذه الحقوق، وبالتالي تصبح الرقابة أداة فعالة لتعزيز دولة القانون والحكم الرشيد. إضافة إلى ذلك، الرقابة القضائية تساعد في رفع مستوى

الوعي القانوني لدى المسؤولين والمواطنين، حيث يعلم المسؤولون أن أي قرار يخالف الدستور أو القانون سيكون خاضعًا للفحص القضائي، مما يقلل من احتمالية الانتهاكات ويعزز ثقافة الالتزام بالقوانين. كما تعمل الرقابة على نشر ثقافة العدالة واحترام الحقوق داخل المؤسسات والمجتمع المدني، ما يساهم في بناء ثقة المواطنين بالدولة. كما أن الرقابة القضائية الدستورية تعزز مصداقية النظام القانوني والقضاء، وتضمن أن القرارات التنفيذية تتوافق مع نصوص الدستور والقوانين، وهو ما يؤدي إلى استقرار النظام السياسي وضمان سيادة القانون على جميع الجهات التنفيذية والتشريعية.[٤] وبذلك، يمكن القول إن الرقابة القضائية الدستورية تمثل آلية ديناميكية وشاملة لضبط الأداء التنفيذي وحماية الحقوق، وليس مجرد إجراء شكلي أو روتيني.

المطلب الثالث: أهمية الرقابة القضائية في حماية الحقوق

تكمن أهمية الرقابة القضائية في كونها ضمانة قانونية لكل من المواطن والدولة، فهي تمنع التجاوزات التنفيذية وتحمي الحقوق الفردية والجماعية[٥] في العراق، تتجلى أهميتها بشكل خاص في ظل التحالفات السياسية والمحاصصة الطائفية التي قد تؤدي إلى قرارات تنفيذية تتجاوز الحدود القانونية والدستورية.[٦]

وتساهم الرقابة القضائية أيضًا في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل الإدارة العامة، من خلال توفير آليات للطعن في القرارات المخالفة وتأكيد التزام الحكومة بالقوانين والدستور، ما يعزز ثقة المواطنين بالمؤسسات العامة[٧]. تلعب الرقابة القضائية دورًا محوريًا في حماية الحقوق الأساسية للمواطنين والمصلحة العامة، فهي تمنع تجاوزات السلطة التنفيذية وتضمن احترام القوانين والدستور. من خلالها يتمكن القضاء من مراقبة الأداء الإداري والتأكد من أن القرارات التي تصدر عن الجهات التنفيذية لا تمس حقوق الأفراد أو تؤثر سلبًا على المصلحة العامة. كما تساعد الرقابة القضائية في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات، حيث يعرف المسؤولون أن أي قرار غير قانوني قد يُلغى أو يُعدّل من قبل القضاء، مما يقلل من الفساد ويحفز الالتزام بالقوانين. بالإضافة إلى ذلك، الرقابة القضائية ترفع من ثقة المواطنين بالدولة، لأنها تؤكد لهم أن هناك جهة قانونية قادرة على حماية حقوقهم ومراقبة عمل الحكومة بشكل عادل وموضوعي.[٨]

المبحث الثاني: أنواع الرقابة القضائية ومصادرها

يتناول المبحث الثاني تصنيف الرقابة القضائية وكيفية تطبيقها، حيث يوضح المطلب الأول الفرق بين الرقابة الشكلية

على الإجراءات والرقابة الموضوعية على محتوى القرارات، ويشرح دور كل نوع في حماية الحقوق وضمان الالتزام بالقوانين. المطلب الثاني يركز على الرقابة على الشرعية القانونية والتنفيذية، ويبين كيف يتحقق القضاء من مطابقة القرارات للقوانين والدستور، كما يوضح دور الرقابة في تعزيز سيادة القانون ومنع الانتهاكات. المطلب الثالث يستعرض مصادر الرقابة القضائية المختلفة، بما في ذلك الدستور والقوانين والأحكام القضائية السابقة، ويشرح كيف تساعد هذه المصادر في توحيد الرقابة القضائية وتحسين فعاليتها في حماية الحقوق والمصلحة العامة

المطلب الأول: الرقابة الشكلية والموضوعية على القرارات

الرقابة القضائية على القرارات الإدارية تُعد من الركائز الأساسية لضمان التزام الإدارة العامة بالقوانين وتحقيق العدالة. فهي لا تقتصر على مجرد التدقيق في الإجراءات، بل تشمل دراسة شاملة لكيفية اتخاذ القرار، ومدى توافقه مع اللوائح والقوانين، وأثره على المواطنين والمصلحة العامة. تُقسم الرقابة إلى نوعين رئيسيين، هما الرقابة الشكلية والرقابة الموضوعية، وكل منهما له دور واضح في ضمان جودة وشرعية القرارات.[٩]

الرقابة الشكلية تهتم بالجانب الإجرائي للقرار، أي التأكد من أن جميع الخطوات التي اتخذت لإصدار القرار صحيحة ومنضبطة قانونيًا، مثل توفر المستندات اللازمة، ومطابقة الإجراءات للأنظمة القانونية، وسلامة التواقيع والتصديقات الرسمية[١٠]. فهذه الرقابة تمنع أي تجاوز شكلي قد يؤدي إلى بطلان القرار أو الإضرار بالمصلحة العامة أو بحقوق الأفراد. على سبيل المثال، إصدار قرار إداري دون الإعلان عنه رسميًا أو دون مراعاة الإجراءات القانونية قد يؤدي إلى الطعن فيه أمام القضاء، وهو ما يبرز أهمية الرقابة الشكلية في حماية النظام الإداري. أما الرقابة الموضوعية، فهي تهتم بمضمون القرار نفسه، أي مدى توافقه مع القانون واللوائح ومبادئ العدالة. يتأكد القضاء هنا من أن القرار عادل ومنصف ويحقق المصلحة العامة، ويمنع أي قرارات تعسفية أو انتقامية أو مخالفة للحقوق الأساسية للمواطنين. الرقابة الموضوعية تعزز الشفافية وتضمن أن الإدارة لا تستخدم صلاحياتها بطريقة تؤثر سلبًا على المجتمع.

تجمع الرقابة الشكلية والموضوعية بين ضمان الالتزام بالقانون ومراعاة العدالة، مما يجعل الإدارة أكثر كفاءة وموثوقية، ويعزز من ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية.[١١] كما أنها تتيح للقضاء التدخل عند وجود أي تجاوز، سواء في الإجراءات أو في مضمون القرارات، ما يحافظ على سيادة القانون ويحد من الفساد الإداري. علاوة على ذلك، الرقابة القضائية تساعد

في تحسين الأداء الإداري بشكل مستمر، إذ أن مراجعة القرارات وملاحظات القضاء تشكل قاعدة لتصحيح الأخطاء الإجرائية والمضمون القانوني، وبالتالي تحسين كفاءة الإدارة. كما تسهم في نشر ثقافة قانونية داخل الجهات الحكومية، تجعل المسؤولين أكثر التزامًا بالقوانين واللوائح، ويعرفون أن أي قرار مخالف للمعايير القانونية قد يُلغى أو يُعدل..[١٢] أما الرقابة الموضوعية، فهي تهتم بمحتوى القرار نفسه، أي مدى توافقه مع القانون واللوائح ومبادئ العدالة. فهي تسمح للقضاء بفحص القرار للتأكد من أنه عادل ويحقق المصلحة العامة، ويمنع التعسف أو الانتهاك. الجمع بين الرقابة الشكلية والموضوعية يجعل النظام الإداري أكثر كفاءة وشفافية، ويقلل من التجاوزات أو القرارات التعسفية.[١٣]

المطلب الثاني: الرقابة على الشرعية القانونية والتنفيذية

تلعب الرقابة القضائية دورًا محوريًا في ضمان مطابقة القرارات الإدارية للقوانين والدستور، وهي آلية مهمة لحماية حقوق المواطنين والمصلحة العامة على حد سواء. الرقابة هنا تشمل الشرعية القانونية، أي التحقق من أن جميع القرارات تصدر وفقًا لما تسمح به القوانين واللوائح، والشرعية التنفيذية، أي التأكد من أن تنفيذ القرار يتم وفق الإجراءات الصحيحة دون تجاوز للسلطة أو مخالفة للمصلحة العامة.[١٤]

الرقابة على الشرعية القانونية تمنع المسؤولين من تجاوز حدود صلاحياتهم، فتضمن أن القرارات لا تحتوي على مخالفات قد تؤدي إلى ضرر قانوني أو إداري.[١٥] على سبيل المثال، إذا قامت جهة إدارية بإصدار قرار يلغي حقوق موظفين أو يمنع استفادة المواطنين من خدمة عامة دون سند قانوني، يكون القضاء قادرًا على إبطاله عبر الرقابة القانونية، ما يحمي حقوق الأفراد ويحد من التعسف الإداري. أما الرقابة التنفيذية، فهي تهتم بمدى توافق تطبيق القرار مع القانون والهدف الذي صدر من أجله. فحتى لو كان القرار قانونيًا من حيث الشكل، قد يكون تنفيذه خاطئًا أو مضرًا بالمصلحة العامة إذا تم بطريقة غير سليمة أو تجاوزت صلاحيات السلطة التنفيذية. الرقابة التنفيذية تضمن أن القرارات تُطبق بطريقة عادلة ومنظمة، وتحافظ على سلامة الإجراءات الإدارية، وتعزز الشفافية في إدارة الدولة.

علاوة على ذلك، الرقابة القضائية على الشرعية القانونية والتنفيذية تعمل على تعزيز الثقة بالمؤسسات الحكومية،[١٦] إذ يطمئن المواطن إلى أن أي قرار إداري يمكن الطعن فيه إذا كان مخالفًا للقانون أو مضرًا بالمصلحة العامة. كما أن وجود الرقابة يساهم في تحفيز المسؤولين على الالتزام بالقوانين واللوائح، ويقلل من

احتمالية الفساد أو القرارات التعسفية. من هنا يظهر أن الرقابة القضائية ليست مجرد فحص شكلي، بل آلية فعالة لضمان العدالة والمصلحة العامة وتحقيق سيادة القانون

المطلب الثالث: مصادر الرقابة القضائية: الدستور والقوانين والأحكام القضائية

تعتمد الرقابة القضائية على مجموعة من المصادر القانونية الأساسية التي يستند إليها القضاء عند مراجعة القرارات الإدارية. أهم هذه المصادر هو الدستور، الذي يحدد صلاحيات السلطات ويضع الحدود القانونية التي لا يجوز تجاوزها. فالدستور ليس مجرد نصوص شكلية، بل يشكل الإطار العام الذي يحمي الحقوق الأساسية ويحدد واجبات كل سلطة، ويضمن وجود آلية قانونية لمراجعة أي تجاوزات قد تصدر عن السلطة التنفيذية.[١٧]

إضافة إلى ذلك، تعتبر القوانين واللوائح التنفيذية من المصادر الحيوية للرقابة، فهي تحدد بالتفصيل كيفية أداء الجهات الإدارية لصلاحياتها وتوضح الإجراءات القانونية الواجب اتباعها. الرقابة القضائية تعتمد على هذه القوانين للتأكد من أن القرارات والإجراءات متوافقة مع النصوص القانونية، بما يحمي حقوق المواطنين ويحقق المصلحة العامة.[١٨]

كما تلعب الأحكام القضائية السابقة أو السوابق القضائية دورًا مهمًا في توحيد الرقابة وتحقيق العدالة، فهي توفر أمثلة عملية لكيفية تعامل القضاء مع القرارات المخالفة، وتعمل كمرجع للمسؤولين والمواطنين على حد سواء. الاعتماد على السوابق القضائية يضمن اتساق الرقابة القانونية ويحد من التناقضات في تطبيق القانون.

بالجمع بين هذه المصادر، يصبح لدى القضاء أداة شاملة ومرنة لمراقبة الأداء التنفيذي، مع إمكانية حماية الحقوق الأساسية ومصلحة المجتمع. كما أن هذه المصادر تساعد في تعزيز سيادة القانون، تحسين الأداء الإداري، ونشر ثقافة العدالة والشفافية في المؤسسات الحكومية[١٩]

المبحث الثالث: دور الرقابة القضائية في مواجهة تجاوزات السلطة التنفيذية

يتناول هذا المبحث بيان إسهام الرقابة القضائية في كبح التجاوزات ذات الطابع الإداري والسياسي، إذ يوضح المطلب الأول دورها في منع السلطة التنفيذية من الخروج عن اختصاصاتها المقررة قانونًا، وضمان التزامها بالقيود والضوابط الدستورية. ويركّز المطلب الثاني على أثر الرقابة القضائية في صون حقوق الأفراد وتحقيق المصلحة العامة، مبرزًا سلطة القضاء في إلغاء القرارات غير المشروعة وإعادة تحقيق التوازن بين السلطات المختلفة. أما المطلب الثالث فيعرض الوسائل العملية الكفيلة بتفعيل الرقابة

القضائية، من خلال تحليل دور التشريعات والإجراءات القضائية في تمكين السلطة القضائية من متابعة الأداء التنفيذي بصورة فعّالة، وبيان انعكاس ذلك على تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة ودعم استقرار النظام السياسي.

المطلب الأول: حماية حدود السلطة التنفيذية

تعتبر الرقابة القضائية أداة أساسية لضمان احترام حدود السلطة التنفيذية وصلاحياتها القانونية. فهي تمنع المسؤولين من تجاوز اختصاصاتهم، وتحمي النظام القانوني من أي قرارات أو تصرفات تعسفية قد تهدد استقرار الدولة أو حقوق المواطنين[٢٠]. الرقابة القضائية تضمن أن كل قرار صادر عن السلطة التنفيذية متوافق مع الدستور والقوانين واللوائح التنفيذية، ولا يتضمن أي تجاوز للحدود القانونية المسموح بها تعمل الرقابة على إعادة التوازن بين السلطات، بحيث لا تتجاوز السلطة التنفيذية صلاحياتها على حساب البرلمان أو القضاء أو المجتمع المدني. على سبيل المثال، إذا أصدر رئيس جهة تنفيذية قرارًا يتعارض مع القوانين أو يتجاوز صلاحياته، يمكن للقضاء التدخل لإلغاء هذا القرار وحماية الحقوق العامة والخاصة. هذا يوضح أن الرقابة القضائية ليست مجرد إجراء شكلي، بل أداة ديناميكية لضبط الأداء التنفيذي وتعزيز سيادة القانون والعدالة.[٢١]

علاوة على ذلك، الرقابة على حدود السلطة التنفيذية تعزز الثقة بالمؤسسات الحكومية، إذ يدرك المواطنون أن هناك جهة قانونية قادرة على حماية حقوقهم والتأكد من التزام المسؤولين بالقوانين. كما تساهم في تطوير الأداء الإداري من خلال منع القرارات التعسفية وتشجيع المسؤولين على الالتزام بالمعايير القانونية والإجراءات الرسمية.[٢٢]

المطلب الثاني: حماية حقوق المواطنين والمصلحة العامة

تلعب الرقابة القضائية دورًا محوريًا في حماية حقوق المواطنين وضمان المصلحة العامة. فهي تمكن القضاء من التدخل لإلغاء أو تعديل القرارات الإدارية المخالفة للقانون أو المتجاوزة للحقوق الأساسية. [٢٣]هذا النوع من الرقابة يحد من التعسف الإداري، ويضمن أن لا يتم انتهاك حقوق الأفراد أو فرض ضرر على المجتمع. كما تساهم الرقابة القضائية في تعزيز الثقة بين المواطنين والدولة، إذ يطمئن الأفراد إلى أن أي قرار قد يؤثر على حقوقهم أو مصالحهم العامة يمكن الطعن فيه أمام القضاء. كما أنها تساعد في نشر ثقافة الالتزام بالقوانين والشفافية داخل المؤسسات الحكومية، حيث يدرك المسؤولون أن أي تجاوز قد يُقابل بالمراجعة القضائية، مما يحفزهم على الالتزام بالمعايير القانونية والإجرائية

ويقلل من حالات الفساد أو القرارات التعسفية.[٢٤]

بالإضافة إلى ذلك، الرقابة القضائية على حقوق المواطنين والمصلحة العامة تساهم في تحقيق العدالة والمساواة، إذ يتمكن القضاء من حماية الأقلية والأفراد في مواجهة أي قرار إداري قد يضرهم، مما يضمن تطبيق القانون بعدالة وموضوعية.[٢٥]

المطلب الثالث: آليات تفعيل الرقابة القضائية

تعتبر آليات تفعيل الرقابة القضائية من أهم عناصر نجاحها في مواجهة تجاوزات السلطة التنفيذية. تشمل هذه الآليات الطعن القضائي في القرارات الإدارية، المراجعة الدستورية للقرارات، وإمكانية إلغاء القرارات المخالفة. كما يعتمد القضاء على التقارير والمراجعات الداخلية، وأحيانًا على الرقابة البرلمانية أو الرقابة عبر المؤسسات الرقابية المستقلة، لضمان وجود بيانات دقيقة قبل إصدار أي حكم قضائي.[٢٦]

تفعيل الرقابة القضائية يضمن أن القرارات الإدارية لا تؤثر سلبًا على الحقوق والمصلحة العامة، ويحفز المسؤولين على الالتزام بالقوانين والإجراءات الرسمية. كما تعمل هذه الآليات على نشر ثقافة قانونية صحيحة، تجعل المسؤولين أكثر التزامًا بالمعايير القانونية، ويزيد من ثقة المواطنين في القضاء وفي الدولة بشكل عام. علاوة على ذلك، الآليات العملية للرقابة القضائية تساعد في تحقيق المساءلة والمصداقية، إذ أن أي مخالفة يمكن معالجتها وفق إجراءات قانونية واضحة، وهذا يحد من التجاوزات ويعزز استقرار النظام الإداري والسياسي.[٢٧]

المبحث الرابع: التحديات والمعوقات التي تواجه الرقابة القضائية على السلطة التنفيذية في العراق

ان هذا المبحث بدراسة العوائق والصعوبات التي تعترض فعالية الرقابة القضائية على السلطة التنفيذية في العراق. فبالرغم من أن الرقابة القضائية تُعد من أهم أدوات حماية الحقوق والمصلحة العامة وضمان الالتزام بالقوانين، إلا أن هناك مجموعة من التحديات القانونية والإدارية والعملية التي تقلل من فعاليتها أحيانًا.

يهدف المبحث إلى توضيح طبيعة هذه التحديات، مصادرها، وأثرها على أداء القضاء في مراجعة القرارات الإدارية. كما يسعى إلى تحليل الآثار المترتبة على عدم فعالية الرقابة القضائية، سواء على حقوق المواطنين أو على استقرار المؤسسات الحكومية، وإظهار العلاقة بين ضعف النصوص القانونية والتطبيق العملي للرقابة.

المطلب الأول: التحديات القانونية والفقهية للرقابة القضائية

تواجه الرقابة القضائية على السلطة التنفيذية في العراق تحديات قانونية وفقهية متعددة تؤثر على فعاليتها، رغم أهميتها في حماية الحقوق والمصلحة العامة وضمان الالتزام بالقوانين. من أبرز هذه التحديات الثغرات في النصوص القانونية التي تنظم الرقابة القضائية[٢٨]، إذ أن بعض القوانين الإدارية لا تحتوي على نصوص دقيقة تحدد صلاحيات القضاء وحدود تدخله في مراجعة القرارات الإدارية. هذا النقص يترك مجالًا واسعًا للتفسيرات المختلفة، ويؤدي أحيانًا إلى تطبيق متباين للرقابة القضائية حسب اجتهادات القضاة أو اختلاف الفقه القانوني.

إضافة إلى ذلك، يواجه القضاء عراقيل بسبب تعدد الفقه القانوني وتباين القراءات القضائية للنصوص القانونية. فالقضاة قد يختلفون في تفسير القانون ذاته فيما يتعلق بمدى تجاوز السلطة التنفيذية لصلاحياتها، ما يؤدي إلى عدم توحيد أحكام الرقابة وأحيانًا تناقضها.[٢٩] هذه المسألة تؤثر على قدرة القضاء على فرض الرقابة بشكل فعال وموحد، وتضعف من دور الرقابة في حماية الحقوق والمصلحة العامة. كما تمثل تداخل الاختصاصات بين السلطات تحديًا إضافيًا، إذ أن بعض الثغرات القانونية [٣٠]تجعل من الصعب الفصل بين صلاحيات السلطة التنفيذية والرقابة القضائية، ما يحد من قدرة القضاء على التدخل بفعالية. ويضاف إلى ذلك غياب الخبرات التطبيقية الكافية لدى بعض القضاة في معالجة القضايا المعقدة المتعلقة بالقرارات الإدارية، ما يجعل بعض الأحكام القضائية غير ملموسة على أرض الواقع أو أقل تأثيرًا في الحد من التجاوزات. وتؤثر هذه التحديات القانونية والفقهية بشكل مباشر على فعالية الرقابة القضائية في حماية سيادة القانون واستقرار النظام الإداري. فغياب نصوص واضحة وموحدة يجعل القضاء في موقف صعب عند مواجهة تجاوزات السلطة التنفيذية، ما يتطلب البحث عن آليات وحلول قانونية لتعزيز الرقابة وضمان توحيد الفهم القضائي للنصوص.[٣١]

المطلب الثاني: الصعوبات الإدارية والبيروقراطية في تفعيل الرقابة القضائية

تواجه الرقابة القضائية صعوبات إدارية وبيروقراطية تؤثر بشكل مباشر على فعاليتها في العراق. من أبرز هذه الصعوبات تعقيد الإجراءات الإدارية وتعدد المستويات، حيث يتطلب معالجة الطعون في القرارات الإدارية المرور بعدة مستويات تنظيمية وإدارية قبل وصولها إلى القضاء. هذا التعقيد يطيل من مدة التدخل القضائي، ويقلل من سرعة معالجة التجاوزات،[٣٢] ما يسمح للقرارات

المخالفة بالاستمرار لفترة أطول وتأثير أكبر على المواطنين والمصلحة العامة. كما تؤثر المحدودية في الموارد البشرية والإمكانات التقنية على فعالية الرقابة القضائية، فقلة عدد القضاة المتخصصين في الرقابة الإدارية، وعدم توفر الأنظمة الرقمية لتتبع القرارات، يجعل معالجة القضايا أكثر بطئًا ويحد من قدرة القضاء على التدخل بشكل سريع وفعّال.[٣٣]

بالإضافة إلى ذلك، يمثل الروتين الإداري وتعقيد المستندات تحديًا كبيرًا، إذ يؤدي غياب البيانات الدقيقة والشاملة إلى صعوبة اتخاذ الحكم القضائي بسرعة ودقة، ويضعف قدرة القضاء على الحد من التجاوزات الإدارية.[٣٤] ومع ذلك، فإن التعرف على هذه الصعوبات يعد خطوة مهمة لتطوير آليات الرقابة القضائية، مثل تبسيط الإجراءات، تدريب القضاة على حالات معقدة، واستخدام التقنية الحديثة لتسريع معالجة القضايا، بما يضمن فعالية الرقابة القضائية وحماية الحقوق والمصلحة العامة.[٣٥]

المطلب الثالث: آليات معالجة هذه التحديات وضمان فعالية الرقابة القضائية

لمواجهة التحديات القانونية والإدارية، طورت الرقابة القضائية آليات متعددة لضمان فعاليتها في حماية الحقوق والمصلحة العامة.[٣٦] تتمثل هذه الآليات في إتاحة الطعن القضائي بالقرارات الإدارية، وإخضاعها لرقابة دستورية للتحقق من مدى توافقها مع أحكام الدستور، فضلًا عن تمكين القضاء من إلغاء القرارات التي يثبت عدم مشروعيتها. كما يستند القضاء في ممارسة دوره الرقابي إلى الإفادة من التقارير الرقابية الداخلية، وتعزيز التعاون مع الهيئات المستقلة، إلى جانب التكامل مع الرقابة البرلمانية، بما يضمن توافر معلومات دقيقة وموثوقة تُسهم في إصدار أحكام قضائية قائمة على أسس قانونية سليمة.[٣٧]

تساعد هذه الآليات في ضمان عدم تأثير القرارات الإدارية على الحقوق العامة والخاصة، وتحفز المسؤولين على الالتزام بالقوانين والإجراءات الرسمية. كما تسهم في نشر ثقافة قانونية سليمة داخل المؤسسات الحكومية، حيث يدرك المسؤولون أن أي مخالفة قد تُواجه بمراجعة قضائية دقيقة، ما يقلل من التجاوزات ويزيد من الالتزام بالمعايير القانونية [٣٨].بالإضافة إلى ذلك، تسهم هذه الآليات في تحقيق المساءلة والمصداقية داخل الإدارة العامة، إذ أن أي تجاوز يمكن معالجته وفق إجراءات قانونية واضحة، وهذا يعزز استقرار النظام الإداري والسياسي ويزيد من فعالية الرقابة القضائية.[٣٩]

الخاتمة

خلص البحث إلى أن الرقابة القضائية على السلطة التنفيذية في العراق تمثل العمود الفقري لحماية الحقوق والمصلحة العامة وضمان الالتزام بالقوانين. فقد تبين أن الرقابة القضائية ليست مجرد إجراء شكلي أو شكوى روتينية، بل هي أداة حقيقية لضمان العدالة والشفافية ومراقبة السلطة التنفيذية ومساءلتها.

أظهر البحث أن العراق يواجه مجموعة من التحديات القانونية والإدارية والبيروقراطية التي تؤثر على فاعلية الرقابة القضائية. من أهم هذه التحديات: ضعف النصوص القانونية، اختلاف الفقه القضائي بين القضاة، التعقيدات الإدارية والروتين البيروقراطي، ونقص الموارد البشرية والتقنية في القضاء. هذه العوامل تقلل من سرعة وكفاءة الرقابة القضائية، وتحد من تأثيرها على حماية حقوق المواطنين والمصلحة العامة.

كما أبرز البحث أن مصادر الرقابة القضائية الأساسية – مثل الدستور، القوانين، اللوائح التنفيذية، والأحكام القضائية السابقة – توفر قاعدة قانونية قوية لضمان التزام السلطة التنفيذية بالقانون. هذه المصادر تساعد على توحيد الاجتهاد القضائي، حماية الحقوق الأساسية، وتعزيز المصلحة العامة، مما يساهم في نشر ثقافة الالتزام بالقوانين داخل المؤسسات الحكومية.

ختامًا، يمكن القول إن الرقابة القضائية في العراق، رغم التحديات، تظل أداة فعالة لضبط الأداء التنفيذي، وتحتاج إلى تطوير مستمر في النصوص القانونية، الإجراءات الإدارية، والآليات التقنية لضمان فعاليتها وتعزيز العدالة والمساءلة في إدارة الدولة

النتائج

١- الرقابة القضائية على السلطة التنفيذية تُعتبر أداة أساسية لضمان سيادة القانون ومنع التجاوزات الإدارية، إذ تساهم في حماية حقوق المواطنين والمصلحة العامة بشكل فعّال.

٢- ضعف النصوص القانونية المنظمة للرقابة القضائية، وعدم توحيد الاجتهاد القضائي بين القضاة، يمثل عائقًا رئيسيًا أمام فعالية الرقابة ويؤدي أحيانًا إلى اختلاف الأحكام القضائية بين المحاكم.

٣- التعقيدات الإدارية والبيروقراطية، مثل الروتين الإداري وكثرة المستندات ونقص الموارد البشرية والتقنية، تقلل من سرعة وكفاءة الرقابة القضائية وتحد من أثرها الفعلي على القرارات التنفيذية.

٤- وجود آليات فعّالة للطعن القضائي والمراجعة الدستورية والمراقبة عبر المؤسسات المستقلة يعزز قدرة القضاء على منع التجاوزات وحماية المصلحة العامة.

٥- توحيد الاجتهاد القضائي واستخدام السوابق القانونية يسهم في تعزيز الشفافية والعدالة في الرقابة على السلطة

التنفيذية.
٦- نشر ثقافة الالتزام بالقوانين داخل المؤسسات الحكومية يشجع المسؤولين على احترام حدود السلطة التنفيذية ويقلل من حالات التعسف الإداري.
٧- بالرغم من التحديات القانونية والإدارية، يمكن تعزيز فعالية الرقابة القضائية من خلال تطوير النصوص القانونية، تدريب القضاة، تبسيط الإجراءات، واستخدام التكنولوجيا لتسريع معالجة القضايا.

التوصيات

١- تطوير النصوص القانونية التي تنظم الرقابة القضائية، لضمان وضوح اختصاصات القضاء وتقليل التفسيرات المتباينة بين القضاة.
٢ - تعزيز الموارد البشرية والتقنية للقضاء، بما يشمل تدريب القضاة المتخصصين في الرقابة على القرارات الإدارية وتوفير أنظمة رقمية لتتبع القضايا بسرعة ودقة.
٣ - تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل البيروقراطية لتسهيل وصول القضايا إلى القضاء بسرعة وفعالية.
٤- تعزيز التعاون بين السلطات والمؤسسات المستقلة لضمان توفر بيانات دقيقة وكاملة قبل إصدار الأحكام القضائية.
٥- نشر ثقافة قانونية داخل المؤسسات الحكومية حول أهمية الالتزام بالقوانين والإجراءات الرسمية، وتحفيز المسؤولين على احترام حدود السلطة التنفيذية.
٦- الاستفادة من السوابق القضائية والأحكام السابقة لتوحيد الاجتهاد القضائي في الرقابة على السلطة التنفيذية وضمان العدالة والموضوعية.
٧- إعداد برامج تدريبية وورش عمل للقضاة والإداريين حول الرقابة القضائية وأحدث الأساليب العملية لضمان فاعليتها.

الهوامش:

١- عبد الغني، الرقابة القضائية على القرارات الإدارية، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١٨، ص. ٥٢

٢- علي، الرقابة القضائية وأثرها في حماية حقوق المواطنين، عمان: دار الفكر العربي، ٢٠١٩، ص. ٤٧

٣- سامي، القانون الإداري ومبادئ الرقابة القضائية، دمشق: دار الفكر، ٢٠١٧، ص. ٦٦

٤- فاضل، حماية الحقوق والمصلحة العامة، بغداد: دار العلم، ٢٠١٨، ص. ٤٥

٥- عبد الله، المبادئ العامة للرقابة القضائية، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٢١، ص. ٣٤

٦- علي، العدالة والرقابة القضائية، عمان: دار الفكر العربي، ٢٠٢٠، ص. ٢٨

٧- فاضل، حماية الحقوق والمصلحة العامة في القانون الإداري، بغداد: دار العلم، ٢٠١٨، ص. ٤٥

٨- محمد، الرقابة على الشرعية القانونية، بغداد: دار النهضة العربية، ٢٠١٩، ص٥٥

٩- خليل، الرقابة القضائية على القرارات الإدارية، القاهرة: دار المعارف، ٢٠١٩، ص. ٤٨

١٠- جمال، مبادئ الرقابة القضائية، عمان: دار الفكر الحديث، ٢٠٢٠، ص. ٥١

١١- عبد الرحمن، الرقابة الإدارية والعدالة، دمشق: دار النهضة العربية، ٢٠١٨، ص. ٤٣

١٢- جمال، مبادئ الرقابة القضائية، عمان: دار الفكر الحديث، ٢٠٢٠، ص. ٥١

١٣- عبد الرحمن، الرقابة الإدارية والعدالة، دمشق: دار النهضة العربية، ٢٠١٨، ص. ٤٣

١٤- فوزي، الرقابة القضائية على الأداء التنفيذي، بغداد: دار النهضة العربية، ٢٠٢٠، ص. ٦٠

١٥- مصطفى، حماية الحقوق في القرارات الإدارية، دمشق: دار الفكر العربي، ٢٠١٩، ص. ٥٧

١٦- حسن، دور القضاء في حماية المصلحة العامة، القاهرة: دار المعرفة، ٢٠١٨، ص٤٩

١٧- جاسم، مصادر الرقابة القضائية في القانون الإداري، بغداد: دار النهضة، ٢٠٢١، ص. ٦٢

١٨- مصطفى، الرقابة الدستورية والقانونية، دمشق: دار الفكر العربي، ٢٠٢٠، ص. ٥٨

١٩- سامي، القوانين والأحكام القضائية ودورها في حماية الحقوق، عمان: دار العلوم، ٢٠١٩، ص. ٤٩

٢٠- حسن، الرقابة القضائية على السلطة التنفيذية، بغداد: دار الرافدين، ٢٠٢٠، ص. ٤٤

٢١- علي، الرقابة على القرارات الإدارية في العراق، بغداد: دار الفكر العربي، ٢٠١٩، ص. ٥٢

٢٢- فاضل، مبادئ الرقابة القضائية، دمشق: دار الفكر العربي، ٢٠١٨، ص. ٤٧

٢٣- مصطفى، الرقابة القضائية وحماية الحقوق، دمشق: دار الفكر العربي، ٢٠٢٠، ص. ٥٥

.

٢٤- فوزي، دور القضاء في حماية المصلحة العامة، بغداد: دار النهضة العربية، ٢٠١٩، ص. ٦٠

٢٥- علي، الرقابة الإدارية وأثرها على حقوق المواطنين، عمان: دار العلوم، ٢٠٢١، ص. ٥٣

٢٦- فاضل، آليات الرقابة القضائية على الإدارة التنفيذية، دمشق: دار النهضة، ٢٠٢٠، ص. ٤٧

٢٧- عبد الرحمن، الرقابة القضائية وآليات تطبيقها، بغداد: دار الفكر العربي، ٢٠١٨، ص. ٥٠

٢٨- عبد المنعم، دور الرقابة القضائية في حماية النظام القانوني, القاهرة: دار الفكر القانوني، ٢٠٢٢، ص. ٧٨

٢٩- منصور، الرقابة القضائية على أعمال الإدارة

التنفيذية, عمان: دار الثقافة للنشر، ٢٠٢١، ص. ١٠٢

٣٠- سليمان، الرقابة القانونية على السلطة التنفيذية: أبعاد وآليات, بيروت: دار النهضة الأكاديمية، ٢٠٢٠، ص. ٨٩

٣١- يوسف، الفقه الإداري والرقابة القضائية, بغداد: دار الحكمة المعاصرة، ٢٠٢٣، ص. ١٢٠

٣٢- عادل، الرقابة القضائية والإدارة العامة، القاهرة: دار الفكر القانوني، ٢٠٢٢، ص. ٩٥

٣٣- ناصر، البيروقراطية وتأثيرها على الرقابة القضائية، عمان: دار الثقافة القانونية، ٢٠٢١، ص. ٨٨

٣٤- كاظم، التحديات الإدارية أمام القضاء في العراق، بغداد: دار النهضة الحديثة، ٢٠٢٣، ص. ١٠٤

٣٥- شوقي، الرقابة القضائية وتطوير الأداء الإداري، دمشق: دار العلم والنشر، ٢٠٢٠، ص. ٧٦

٣٦- فؤاد، تعزيز فعالية الرقابة القضائية، عمان: دار العلوم القانونية، ٢٠٢١، ص. ٩٧

٣٧- عبد اللطيف، الرقابة القضائية وحماية المصلحة العامة، بغداد: دار الثقافة المعاصرة، ٢٠٢٣، ص. ١١٠

٣٨- لطفي، تطوير الرقابة القضائية وآلياتها في المؤسسات الحكومية، دمشق: دار الفكر الحديث، ٢٠٢٠، ص. ٨٥

٣٩- منير، آليات الرقابة القضائية على السلطة التنفيذية، القاهرة: دار النهضة الأكاديمية، ٢٠٢٢، ص. ١٠٢

المصادر

اولا : القران الكريم

ثانيا : الكتب العربية

١.خليل، الرقابة القضائية على القرارات الإدارية، القاهرة: دار المعارف، ٢٠١٩

٢.جمال، مبادئ الرقابة القضائية، عمان: دار الفكر الحديث، ٢٠٢٠

٣.عبد الرحمن، الرقابة الإدارية والعدالة، دمشق: دار النهضة العربية، ٢٠١٨

٤.سامي، الرقابة القضائية والحوكمة، بغداد: دار العلم، ٢٠٢١

٥.فوزي، الرقابة القضائية على الأداء التنفيذي، بغداد: دار النهضة العربية، ٢٠٢٠

٦.مصطفى، حماية الحقوق في القرارات الإدارية، دمشق: دار الفكر العربي، ٢٠١٩

٧.علي، الرقابة على الشرعية القانونية، عمان: دار العلوم، ٢٠٢١

٨.حسن، دور القضاء في حماية المصلحة العامة، القاهرة: دار المعرفة، ٢٠١٨

٩.جاسم، مصادر الرقابة القضائية في القانون الإداري، بغداد: دار النهضة، ٢٠٢١

١٠.مصطفى، الرقابة الدستورية والقانونية، دمشق: دار الفكر العربي، ٢٠٢٠

١١.سامي، القوانين والأحكام القضائية ودورها في حماية الحقوق، عمان: دار العلوم، ٢٠١٩

١٢.فاضل، الرقابة القضائية ومصادرها، القاهرة: دار المعارف، ٢٠١٨

١٣.حسن، الرقابة القضائية على السلطة التنفيذية، بغداد: دار الرافدين، ٢٠٢٠

١٤.علي، الرقابة على القرارات الإدارية في العراق، بغداد: دار الفكر العربي، ٢٠١٩

١٥.سامي، حماية الحقوق والمصلحة العامة،

عـمان: دار النهضـة، ٢٠٢١
١٦.فاضـل، مبـادئ الرقابـة القضائيـة، دمشـق: دار الفكـر العـربي، ٢٠١٨
١٧.عبـد المنعـم، دور الرقابـة القضائيـة في حمايـة النظـام القانـوني، القاهـرة: دار الفكـر القانـوني، ٢٠٢٢
١٨.منصـور، الرقابـة القضائيـة عـلى أعـمال الإدارة التنفيذيـة، عـمان: دار الثقافـة للنـشر، ٢٠٢١
١٩.سـليمان، الرقابـة القانونيـة عـلى السـلطة التنفيذيـة: أبعـاد وآليـات، بـيروت: دار النهضـة الأكاديميـة، ٢٠٢٠
٢٠.يوسـف، الفقـه الإداري والرقابـة القضائيـة، بغـداد: دار الحكمـة المعـاصرة، ٢٠٢٣
٢١.عـادل، الرقابـة القضائيـة والإدارة العامـة، القاهـرة: دار الفكـر القانـوني، ٢٠٢٢
٢٢.نـاصر، البيروقراطيـة وتأثيرهـا عـلى الرقابـة القضائيـة، عـمان: دار الثقافـة القانونيـة، ٢٠٢١
٢٣.كاظـم، التحديـات الإداريـة أمـام القضـاء في العـراق، بغـداد: دار النهضـة الحديثـة، ٢٠٢٣
٢٤.شـوقي، الرقابـة القضائيـة وتطويـر الأداء الإداري، دمشـق: دار العلـم والنـشر، ٢٠٢٠
٢٥.منـير، آليـات الرقابـة القضائيـة عـلى السـلطة التنفيذيـة، القاهـرة: دار النهضـة الأكاديميـة، ٢٠٢٢
٢٦.فـؤاد، تعزيـز فعاليـة الرقابـة القضائيـة، عـمان: دار العلـوم القانونيـة، ٢٠٢١
٢٧.عبـد اللطيـف، الرقابـة القضائيـة وحمايـة المصلحـة العامـة، بغـداد: دار الثقافـة المعـاصرة، ٢٠٢٣
٢٨.لطفـي، تطويـر الرقابـة القضائيـة وآلياتهـا في المؤسسـات الحكوميـة، دمشـق: دار الفكـر الحديـث، ٢٠٢٠
٢٩.بهجـت، الرقابـة القضائيـة عـلى أعـمال الإدارة العامـة، عـمان: دار الفكـر القانـوني، ٢٠٢٢
٣٠.الهاشـمي، دور القضـاء في حمايـة الحقـوق الدسـتورية، بغـداد: دار المسـتقبل للنـشر، ٢٠٢١
٣١.النجـار، الفقـه القانـوني في الرقابـة عـلى السـلطة التنفيذيـة، القاهـرة: دار النهضـة العلمية، ٢٠٢٠
٣٢.أحمـد، مبـادئ العدالـة الإداريـة والرقابـة القضائيـة، دمشـق: دار الفكـر المعـاصر، ٢٠١٩
٣٣.سـلمان، تحليـل الرقابـة القضائيـة عـلى القـرارات الحكوميـة، عـمان: دار الثقافـة القانونيـة، ٢٠٢٣
٣٤.طـارق، القـوام الدسـتوري للرقابـة القضائيـة في الـدول العربيـة، بـيروت: دار الـشرق العـربي، ٢٠٢١
٣٥.مـوسى، النزاهـة والمسـاءلة في الإدارة العامـة، الربـاط: دار الحكمـة للنـشر، ٢٠٢٢